ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

لماذا نبتعد عن معركتنا الحقيقية؟!

محمد سيد أحمد

ليست المرة الأولى التي نتحدّث فيها عن فقه الأولويات عند تعاملنا مع الأخطار المحدقة بأمتنا العربية ولن تكون الأخيرة بالطبع، فآفة العقل الجمعي العربي هي النسيان، لذلك دائماً ما نحتاج إلى إعادة تذكير هذا العقل الجمعي بالأولويات والمخاطر التي تحيط بأمتنا العربية حتى لا يفقد بوصلته، ويدخل في معارك جانبية ويترك معركته الحقيقية، ويجب أن نعترف بأنّ عدوّنا الحقيقي قد تمكن عبر العقود الخمسة الأخيرة أن يفقدنا بوصلتنا الحقيقية تجاه الأخطار المحدقة بأمتنا العربية، وهو ما زيف وعي الغالبية العظمى من أبناء الشعب العربي، لدرجة جعلت البعض لا يفرق بين العدو والمنافس، بل تمكن العدو من أن يوهم بعض الحكام بأنّ معركتهم ليست معه بل مع الجيران.

وقبل الدخول في تفاصيل المشهد الراهن يجب أولاً التأكيد على بعض الحقائق التاريخية، وأول الحقائق أن إيران دولة من دول منطقتنا جارة تاريخية لها حقوق في جغرافية المنطقة مثل حقوقنا كعرب، وثاني هذه الحقائق تتعلق بتركيا وما ينطبق على إيران ينطبق عليها فهي أيضا دولة من دول منطقتنا وجارة تاريخية لها حقوق مثل حقوقنا، وثالث الحقائق يتعلق بوضع الكيان الصهيوني المغتصب للأرض العربية والقابع على غالبية جغرافية فلسطين وبعض جغرافية الأردن وسورية ولبنان، ولا يزال يطمع في المنطقة الجغرافية الواقعة بين

النيل والفرات بالكامل، فهذا الكيان ليس له أي حقوق تاريخية في جغرافية المنطقة، ولا يجب أن يكون موجوداً بيننا أو بجوارنا من الأساس.

وفي محاولة قراءة وتوصيف المشهد الراهن في ضوء الحقائق التاريخية السابقة يمكننا القول إنّ هناك ثلاثة مشاريع تحاول فرض سيطرتها وهيمنتها على منطقتنا في ظلّ التنافس والصراع الإقليمي، ويأتي المشروع الإيراني في المقدمة وهذا المشروع يحاول التمدّد داخل حدود منطقتنا العربية ليس بهدف احتلالها أو سرقة ونهب ثرواتها ولكن بدافع الحفاظ على الأمن القومي الإيراني الذي يهدّد بفعل تغلغل وهيمنة بعض القوى الاستعمارية الغربية على بعض مجتمعاتنا العربية المتاخمة بحدودها مع إيران.

والمشروع الثاني هو المشروع التركي وهو أيضاً يحاول التمدّد داخل منطقتنا العربية بدوافع مختلفة منها ما هو مشروع مثل الحفاظ على الأمن القومي لتركيا، ومنها ما هو غير مشروع بمحاولة إعادة دولة الخلافة المزعومة وهو ما يُعدّ احتلالاً صريحاً لمجتمعاتنا العربية، وما تقوم به تركيا من احتلال لبعض الأراضي العراقية والسورية خير شاهد وخير دليل، وبالطبع تتعاون تركيا في تنفيذ مشروعها مع بعض القوى الاستعمارية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية السارق والناهب الأكبر لثروات منطقتنا العربية، إلى جانب الكيان الصهيوني المغتصب للأرض العربية.

وثالث هذه المشاريع هو المشروع الصهيوني الذي يحاول التمدّد للسيطرة على أكبر جزء من منطقتنا العربية بهدف سرقة ونهب ثرواتنا من ناحية واغتصاب تاريخنا من ناحية أخرى، وهو بالطبع مدعوم من بعض القوى الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية الحليف الاستراتيجي لهذا الكيان الصهيوني، ويحاول على مدار الخمسة عقود الماضية اختراق مجتمعاتنا العربية بكلّ الطرق والوسائل، وتمكن من توقيع اتفاقيات سلام مزعومة مع بعض الدول العربية بدأت بكامب ديفيد مصر ١٩٧٨، وأوسلو فلسطين ١٩٩٣، ووادي عربة الأردن ١٩٩٤، ثم اتفاقيات تطبيع أخيراً مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب في غضون الخمسة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٠.

وإذا كانت هذه هي حقيقة المشهد الراهن فيجب تحديد موقفنا من هذه المشاريع الثلاثة، ويجب أن نحدّد بدقة أولويات المواجهة مع هذه المشاريع، وهنا يجب التأكيد على أنّ المشروعين الإيراني والتركي هي مشاريع منافسة وليست معادية، فالإيراني والتركي جاران ولهما حقوق تاريخية في جغرافية المنطقة، وتأتي محاولات التمدّد والهيمنة منهما بهدف الدفاع عن أمنهما القومي، وهذا أمر مشروع ويمكن مواجهته في حالة بناء مشروع قومي وعربي قوي يحدّ من هذه الطموحات ويقوم بفرملتها، وأيّ محاولة تتجاوز ذلك يجب ردعها وبقوة، أما المشروع الصهيوني فهو مشروع معاد لأمتنا العربية وليس له أيّ حق في جغرافية المنطقة، بالتالي تأتي محاولات سيطرته وهيمنته على حساب أرضنا وثرواتنا ومقدرات شعوبنا، ولا بدّ من مواجهته عسكرياً واقتلاعه من فوق الأرض العربية المغتصبة.

ففقه الأولويات يقول في حالتنا الراهنة إن المعركة الأولى التي يجب أن تخوضها الأمة العربية هي معركة تحرير التراب العربي المدنس بأقدام العدو الصهيوني، ولا يجب أن يصرفنا عن هذه المعركة الحقيقية أي معارك جانبية مع المشاريع المنافسة سواء الإيراني أو التركي، وبعد الانتهاء من المواجهة مع العدو الصهيوني واقتلاعه من الأرض العربية لأنّ معركتنا معه معركة وجود وليست حدود نتجه إلى المشاريع المنافسة، وندخل المعركة الثانية مع من يحتلّ أرضاً عربية ونقوم بتحريرها، ثم ندخل المعركة الثالثة وهي معركة فرض النفوذ في منطقتنا مع الجيران بهدف الحفاظ على الأمن القومي العربي.

وبالطبع لن نتمكن من خوض هذه المعارك وفقاً لفقه الأولويات إلا بتبديد الوهم الذي زرعه العدو الصهيوني وداعميه في العقل الجمعي العربي والذي صور لنا الجيران والمنافسين على أنهم أعداء، ويصوّر لنا العدو صديقاً وجاراً يمكن التعايش معه في سلام، والخطوة الأولى بعد تبديد هذه الأوهام وكشف زيفها هو السعي بقوة لبناء المشروع القومي العربي لنكون جاهزين لمواجهة المشروع الصهيوني ومنافسة المشروعين الإيراني والتركي، اللهم بلغت اللهم فاشهد.

الإمارات و «إسرائيل» وتركيا.. من هو العدو؟

حسني محلي

القرار هنا لإردوغان؛ ففي حال اتّفق مع ابن زايد حول ما سيقترحه عليه، فالأيام القليلة القادمة قد تحمل معها الكثير من المفاجآت.

بعد أسبوع على المكالمة الهاتفية التي أجراها رجب طيب إردوغان مع نظيره الإسرائيلي إسحاق هارتزوغ، يستقبل الرئيس التركي الأربعاء (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١) ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، الذي أعلنته أنقرة سابقاً «العدو اللدود لها ولقضاياها الوطنية والقومية، منذ أن أيّدت أبو ظبي انقلاب السيسي ضد الإخوان في تموز/يوليو ٢٠١٣".

إردوغان الذي شنّ هجوماً عنيفاً على محمد بن زايد بعد أن وقّع على اتفاقية التطبيع مع «تل أبيب» في آب/أغسطس ٢٠٢٠، وهدّد بقطع العلاقات مع أبو ظبي، قال الأربعاء الماضي لإسحاق هارتزوغ: «إن العلاقات التركية الإسرائيلية مهمة وضرورية من أجل الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط»، مؤكّداً «ضرورة التحرّك المشترك في إطار التفاهم المتبادل، ليساهم ذلك في تجاوز الخلافات في وجهات النظر حيال القضايا الثنائية والإقليمية، كما أنّ استمرار الحوار بين تل أبيب وأنقرة يصبّ في مصلحة الطرفين".

إردوغان الّذي استقبل في ١٨ آب/أغسطس الماضي مستشار الأمن القومي الإماراتي طحنون بن زايد، وتحدّث هاتفياً إلى محمد بن زايد بعد أسبوعين من ذلك، أكد «أهمية تطوير العلاقات بين البلدين وضرورتها»، وهما يشهدان توتراً خطراً، وخصوصاً بعد أن قطعت السعودية والإمارات ومصر علاقاتها مع قطر في حزيران/يونيو ٢٠١٧، فأرسل إردوغان جيشه لحماية حليفه «الاستراتيجي» الأمير تميم. وقد تضامنت أبو ظبي بدورها مع أعداء تركيا، ومنهم القاهرة ونيقوسيا وأثينا و«تل أبيب» وباريس وبنغازي.

محمد بن زايد الّذي تحدّث إليه الرئيس بشار الأسد هاتفياً في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، رجّح أنقرة على دمشق في تحركاته الإقليمية الّتي يريد لها أن تدعم دور الإمارات الجديد في المنطقة، أولاً كوسيط جديد للمصالحات المختلفة، وثانياً للحد من الدور القطري المدعوم من تركيا؛ الدولة المهمة في مجمل معادلات المنطقة.

ابن زايد الّذي سيبحث مع إردوغان فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، بما في ذلك طرد رئيس إحدى عصابات

المافيا الموجود في أبو ظبي، والذي يتحدث عن قضايا فساد خطرة تورط فيها إردوغان والمقربون منه، من المتوقع أيضاً أن يقترح على الأخير صفقة مصالحات مع «إسرائيل» ومصر، وبعدهما سوريا، على أن يعترف الجميع لتركيا بدور كبير في مجمل مشاريع التنمية المستقبلية في المنطقة، وذلك في إطار خطة شاملة تهدف إلى إعادة ترتيب أمور المنطقة برمّتها بدور إماراتي مدعوم أميركياً وأوروبياً، بهدف الحد من «مخاطر الدور الإيراني» الّذي أشار إليه البيان الخليجي-الأميركي المشترك الأسبوع الماضي، وهو الموضوع الذي يبدو أنّ التحضير له بدأ عندما استضاف محمد بن سلمان كلاً من تميم آل ثاني وطحنون بن زايد في ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي على شاطئ البحر الأحمر، وسط المعلومات الإعلامية التي كانت تتحدّث آنذاك عن خلافات بين قطر وكلّ من السعودية والإمارات، ولكلّ منها دورها المرحلي في المسرحية الأميركية.

الزيارة التي تتزامن مع الأزمة الماليّة الخطرة التي تعيشها تركيا، من المتوقع أن تساعد ابن زايد على إقناع إردوغان بضرورة العمل المشترك بعد وعود إماراتية بمساعدات ماليّة ضخمة تساعد أنقرة على تجاوز أزمتها الحالية، وهو ما توقّعه وزير التجارة التركي محمد موش اليوم، إذ قال «إن تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والإمارات في جميع المجالات سيكون لمصلحة البلدين». وأضاف: «أعتقد أنّ تطوير التعاون القائم بين تركيا والإمارات مهم جداً من حيث تشكيله نموذجاً لباقي دول المنطقة ومحفزاً للاستقرار الإقليمي".

وهنا، يجب التذكير بالدعم المالي القطري وتمويل الدوحة لكلّ المشاريع الإقليمية التركية ومساعدة إردوغان خلال أزمته المالية ٢٠١٨، وهو ما لم يكن كافياً لإنهاء هذه الأزمة، التي يرجع «سببها إلى سياسات إردوغان الداخلية والخارجية ومغامراته الخطرة التي أوصلت البلاد إلى حافة الدمار الشامل»، بحسب رأي المعارضة.

في جميع الحالات، لن تكون زيارة ابن زايد عابرة، شرط أن يقنع الرئيس إردوغان بمشروعه الإقليمي الجديد، مهما كانت التسمية التي لن تحقّق أهدافها إلا بضم سوريا إلى هذا المشروع، وهو ما يتطلب مصالحة إردوغان مع الرئيس الأسد، الأمر الذي سيشجعه الرئيس فلاديمير بوتين، بعد أن بات واضحاً أن موسكو لا تريد المزيد من المشاكل مع أنقرة في سوريا والقوقاز وآسيا الوسطى وأوكرانيا، التي اعترف لافروف بقلق بلاده من التعاون العسكري التركي فيها.

ويبقى الرهان على الجانب النفسيّ للرئيس إردوغان الذي لن يكون سهلاً عليه مصالحة الأسد، لأن ذلك سيعني تخليه عن مشاريعه ومخططاته العقائدية والتاريخية التي سعى لتطبيقها خلال السنوات العشر الماضية. وبتخلّيه عنها وعن عناصرها الخارجيّة، وهم الإسلاميون بمختلف أطيافهم السياسية والمسلّحة، فقد يحالف الخط إردوغان لحل مجمل مشاكله الخارجية، وبالتالي الداخلية، وهو ما سيضمن له البقاء في السلطة لفترات أطول.

القرار هنا للرئيس إردوغان؛ ففي حال اتّفق مع ابن زايد حول ما سيقترحه عليه، فالأيام القليلة القادمة قد تحمل معها الكثير من المفاجآت التي ستحقق العديد من الانفراجات الإقليمية، وستحتاج في نهاية المطاف إلى الرضا الإسرائيلي أيضاً، وهو ما يسعى إليه الرئيس بوتين الّذي لا يريد أي مشاكل في علاقاته مع «تل أبيب»، بسبب قوّة رجال الأعمال اليهود وتأثيرهم في روسيا، وبالتالي عدد اليهود من أصول روسيّة في «إسرائيل»، والذي لا يقلّ عن مليون.

وفي انتظار هذه الانفراجات، يبقى الرهان الأخير على مصير الاتفاق النووي ومستقبله، والذي تريد له واشنطن أن يساعدها على الحدّ من الدور الإيراني في سوريا والعراق واليمن ولبنان (علاقتها بـ «إسرائيل»)، وهي جميعاً في سلة واحدة ستقرر مصير كل التحركات التي سيأتي من أجلها ابن زايد إلى أنقرة قبل دمشق، وربما لاحقاً طهران، وإلا!

لو قتل المدنيين يغطي على هزائم السعودية في اليمن لكان ٣٧٧ الف ضحية تكفي

إبن سلمان، الذي تحركه امريكا «زعيمة العالم الحر»! و «إسرائيل» «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط»!، عندما تنهال عليه صفعات رجال اليمن الاشداء في مأرب و في الساحل الغربي، وفي عمق مملكته، لا يجد إلا بيوت البسطاء الآمنة من اليمنيين، ليهدمها على رؤوسهم، و لا يجد إلا «الأجنة في بطون أمهاتها»، ليمزقها بطائرات وصواريخ «زعيمة الديمقراطية»، و«الديمقراطية الوحيدة»، للتستر على عجزه و بؤسه، ولإشباع غريزة الانتقام الجاهلي الذي تنخر به ولا تشبع.

الغارات الهستيرية التي يشنها طيران العدوان السعودي الامريكي الاسرائيلي، منذ ايام على المناطق السكنية في صنعاء ومأرب والحديدة وصعدة، والتي استخدم فيها الفسفور الابيض، واسفرت عن استشهاد واصابة العشرات من المدنيين، بينهم جنين في بطن امه في محافظة الحديدة، تؤكد وبشكل لا لبس فيه، ان الجنون السعودي وصل الى اقصى مدياته.

المراقبون للمشهد اليمني، يعزون هذا الجنون، الى الاخبار التي تصل الى إبن سلمان، والتي تؤكد جميعها ان مأرب باتت بحكم المحررة، وهو جنون كان قد ظهرت بوادره، بعد انسحاب مرتزقة العدوان من مناطق واسعة من محافظة الحديدة، فهذه الهزائم رأى فيها ابن سلمان، ضربات قاصمة، ستقبر احلامه في اليمن والى الابد، فظن مخطئا، انه سيؤخر حسم معركة مأرب و تأجيلها، عبر القصف الجنوني لصنعاء وباقي مناطق اليمن الاخرى.

المحيطون بإبن سلمان، لو كانوا يتمتعون بالحكمة، حتى في حدودها الدنيا، لكانوا نصحوه، ونحن نعلم مسبقا انه ليس بالشخص الذي يقبل النصح، ان قصف الاحياء السكنية، وقتل النساء والاطفال، كما يحدث اليوم في صنعاء والحديدة ومأرب وصعدة، لو كان يؤثر على ارادة اليمنيين، لكانت مئات الالاف من القنابل والصواريخ التي اسقطها ابن سلمان على رؤوس اليمنيين خلال ٧ سنوات من العدوان، قد فعلت فعلها، ولكن الذي حدث هو العكس تماما، فإبن سلمان الذي كان يظن ان ماله ودعم امريكا و«اسرائيل» وجيوش المرتزقة له، سيجعل اليمنيين يرفعون امامه الراية البيضاء خلال اسابيع او اشهر، الا نه وبعد ٧ سنوات، بات يختبىء في يخت، يجوب بحار المنطقة هربا من صواريخ ومسيرات رجال اليمن، بعد ان فقد الامان في قصوره داخل مملكته..

لو كان ابن سلمان يتحلى بصفات القائد المسؤول، لكان توقف مليا امام التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأوضاع في اليمن منذ ان شن عدوانه على هذا البلد العربي المسلم والجار، الذي كشف عن ان عدد ضحايا العدوان وصل الى ٣٧٧ ألف وفاة، ٦٠ بالمئة منها (٢٢٦٢٠٠) غير مُباشرة، وحوالي ٤٠ بالمئة الباقية (١٥٨٠٠) وفيات مباشرة، والوفيات غير المباشرة ومعظمها من الأطفال بسبب الجوع والمرض ونقص الرعاية الصحية، وسوء التغذية، بسبب الحصار الاجرامي المفروض على الشعب اليمني من البر والبحر والجو، وأما الوفيات المباشرة فهي نتيجة الحرب وقصف المدن والأحياء السكنية، والمدارس والمستشفيات، وحفلات الأعراس، ومجالس العزاء، تُرى هل تستحق الذريعة السخيفة، ذريعة «شرعية» المستقيل والهارب والمرتزق عبدربه منصورهادي، ان تزهق من اجلها كل هذه النفوس؟!، أم ان هذه «الذريعة»، روج لها من اجل التغطية على الهدف الحقيقي من وراء كل هذا العدوان العبثي الجنون، وهو تنفيذ المخططات الامريكية في المنطقة من اجل عيون «إسرائيل»؟.

العالم

شكراً للميادين

قدمت قناة الميادين وثائقياً من حلقتين تحت عنوان الحقيقة في انفجار مرفأ بيروت، ومن عناصر تميز هذا الوثائقي درجة الحيادية العلمية التي قدمها باستبعاده لأي تحليلات وعدم استحضار خبراء وأصحاب رأي وحصره بتقديم سردية تستند فقط إلى الوثائق.

حسمت سردية الميادين ا لمو ثقة الغموض حول شحنة النترات والسفينة التي حملتها، فبات واضحاً أن الجهة المعلومة في موزمبيق هي التي اشترت النترات وبذلت جهوداً هائلة لتأمين الحصول عليها، وعندما تأكدت من تلف الشحنة بعد سنتين من الملاحقة أبلغت المعنيين بأنها لم تعد معنية بها، وكذلك السفينة التي تبدو عائدة كما بحارتها لجهة مفلسة أو قليلة الموارد أو تحكمها عقلية الابتزاز التجاري لتحصيل مبالغ تحت ضغط التوقف عن أداء المهمة، وهذا ما جاء بها إلى بيروت لتحميل شحنة معدات إلى العقبة، لكن بالحصيلة يصعب القبول بنظرية أن النترات والسفينة قد خطط سلفاً للمجيء بهما إلى بيروت، ما يجعل تقدير التفجير الناجم عن حدث عرضي للاشتعال أقرب للتصديق.

التقارير الموثقة للجانب الفني من التفجير تقاطعت بلا التباسات تلتقي على استبعاد نظرية التفجير من الخارج بصاروخ أو عبوة، وأجمعت على أن التفجير ناجم عن اشتعال بدأ مع التلحيم وتصاعد مع اشتعال المفرقعات النارية، وتباينت التقارير عند نقطة تحتاج إلى الحسم، حول الكمية التي تفجرت، حيث يقول التقريران الفرنسي والأميركي أن كمية تعادل ربع الكمية الأصلية فقط هي التي تفجرت، ما يطرح سؤالاً حول وجود تسريب أو سرقة أو استعمال لكميات منها يتيح التفكير بوجود مصلحة لمستفيدين تجارياً أو سياسياً من إبقاء النترات، بينما جاء تقرير قوى الأمن الداخلي ليقدم تفسيراً لهذا الفارق بتلف القدرة التفجيرية للنترات بسبب الإهمال وسوء التخزين ومرور الزمن والرطوبة.

سردية الميادين الموثقة تظهر حجم الاهتمام الذي تعامل من خلاله الإداريون، الذين يمكن ملاحقتهم بتهم فساد في ألف قضية، لكن في هذه القضية تبدو العقدة مستعصية أمام مراسلات مدير الجمارك السابق واللاحق، ومدير المرفأ ومدير النقل البحري، ومن خلفهما شراكة الوزراء المعنيين في المراسلات، فلا مجال للشك بأن الصد القضائي كان سيد الموقف، مرة بداعي عدم الاختصاص ومرة بداعي الحاجة لمراجعة الجيش، ومرات بالتباطؤ، بحيث لا يسارونا الشك بأن دخول النترات وبقائها كان عملاً قضائياً بامتياز، وإفشالاً لكل مسعى للمعالجة من الإدارات المعنية التي يقبع رموزها في السجن ويلاحق وزراء الوصاية عليها بتهمة القتل الاحتمالي، بينما القضاة المعنيون أحرار.

الجهتان الوحيدتان اللتان كان عليهما ولا يزال الإجابة عن سؤال، كيف تم التساهل مع دخول النترات، وعدم تتبع مسارها وملاحقة وجودها، والتخلي عن المسؤولية في التعامل مع هذا الملف الخطير، هما قوات اليونيفيل والجيش، والأمر في صلب صلاحيتهما ومسؤوليتهما، بينما قام جهاز أمن الدولة بمهمته ولم يتساهل أو يتلكأ، فيلاحق مدير الجهاز، ولا يسأل أحد الآخرين عن مسؤولياتهم.

التحقيق القضائي سار بعيداً من الحقيقة، وأضاء حيث يرغب الشارع الملتهب بقوة ١٧ تشرين لتقديم رؤوس سياسية طلباً لحماية المسؤولين الحقيقيين، وإشباعاً لعطش شعبوي لتقديم أسماء كبيرة، وإرضاء لطلب سياسي خارجي ينسجم مع الاستهداف المبرمج ضد حلفاء المقاومة، كما قالت العقوبات الأميركية وقالت الملاحقات، يا للمصادفة المذهلة، تتكرر الأسماء نفسها.

شكراً للميادين لأنها اعتمدت مهنيةعالية ولم يجذبها إغراء السياسة، فقدمت لنا مادة غير قابلة للطعن في التأسيس لسردية لا تشوبها شائبة، في قضية بهذه الأهمية وعلى هذه الدرجة من الخطورة.

البناء